### الهيئة تواصل جهود إغاثة المدنيين في المحافظة

# «الهلال الأحمر الإماراتي» توزع 150 خيمة في حضرموت

## توزيع المساعدات على البدو القاطنين في مديرية الشحر

**المكلا ـ البيان والوكالات**

وزعت هيئة الهلال الأحمر الإماراتي 150 خيمة على البدو في مديرية الشحر بمحافظة حضرموت ضمن مساعدات الهيئة لسكان المحافظة.

ودشنت محافظة حضرموت بتوجيهات من المحافظ اللواء الركن أحمد سعيد بن بريك، توزيع 150 خيمة مقدمة من الهلال الأحمر الإماراتي للبدو القاطنين في وادي عرف وخرد وحلي وطمحة التابعة لمديرية الشحر. وأعرب المدير العام لمديرية الشحر عن شكره للواء الركن أحمد سعيد بن بريك محافظ محافظة حضرموت والهلال الأحمر الإماراتي على جهودهم السخية في دعم ومساعدة هذه الشريحة من المجتمع التي قل ما تجد الاهتمام ومن يصل إليهم المعونات والمساعدات.

شكر للإمارات وعبّر حسن علي العليي، وهو أحد قاطني تلك المناطق، عن شكره وشكر البدو المتواجدين في تلك المناطق للهلال الأحمر الإماراتي ومحافظ محافظة حضرموت على جهودهم ودعمهم السخي لإيصال هذه الخيام إلى البدو الذين لا يتوفر لديهم بيوت للإيواء في مناطق بعيدة مثل حلي وسخي وشرج بلعجم وطمحة السفلى والعلية والعرشة، مؤكدا أن هذه الخيام المقدمة من الهلال الأحمر الإماراتي لقيت ارتياحا واسعا في أوساط الأسر المستفيدة القاطنة بهذه المناطق النائية.

وكانت هيئة الهلال الأحمر الإماراتي دشنت مطلع الشهر الجاري عملية توزيع مساعدات إنسانية عاجلة لمنطقة غيل بن يمين إحدى المناطق النائية في محافظة حضرموت، ضمن الجهود الإنسانية التي تبنتها الهيئة عقب تحرير المحافظة من سيطرة التنظيمات الإرهابية في أبريل الماضي. وتضمنت المساعدات ثلاثة آلاف سلة غذائية، و500 خيمة إيوائية لأسر البدو الرحل القاطنة في المنطقة التي تعد من المديريات المحرومة من الخدمات الأساسية.

ووضعت الهيئة خطة متكاملة للمساعدات من أجل إغاثة المحافظة، حيث عقد وفد الهيئة نهاية مايو الماضي لقاء موسعاً في المكلا مع أعضاء من لجنة الإغاثة العليا لساحل حضرموت التي تولت عملية توزيع المساعدات الغذائية للأسر المتضررة والمحتاجة.

■ إحدى الخيم التي قدمتها هيئة الهلال الأحمر للبدو في الشحر | البيان

### غموض يلف مصير مشاورات الكويت بسبب تعنت الانقلابيين

# الشرعية: لا ترتيبات سياسية قبل انسحاب الميليشيات

**الكويت، الرياض ـ البيان والوكالات**

دخلت مشاورات الكويت مرحلة حرجة مع إصرار الانقلابيين على عرقلتها والزج بموضوع الرئاسة ضمن التوافقات الأولية المطلوبة، في وقت أكد وفد الشرعية أنه لا يمكن الحديث عن أي ترتيبات سياسية قبل تنفيذ الانسحاب الكامل للميليشيات وتسليمها للأسلحة.

وساد الغموض مصير المفاوضات التي ترعاها الأمم المتحدة بين الأطراف اليمنية في الكويت بعد رفض صريح من وفد الانقلابيين لخريطة الطريق التي عرضها المبعوث الأممي إسماعيل ولد الشيخ على مجلس الأمن الدولي، وتتضمن خطوات الحل السياسي.

وأعلن الوفد الحكومي موقفه من عرقلة الانقلابيين للمفاوضات، متمسكاً بمطلب إنهاء الانقلاب، ورفض تقديم أي «مكافأة» للمتمردين.

### مرجعيات السلام

وقال الوفد الحكومي في بيان إن المرجعيات المحددة بقرار مجلس الأمن الدولي رقم 2216 والقرارات ذات الصلة والمبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية ومخرجات الحوار الوطني الشامل لابد وأن تقوم المشاورات على الالتزام بها وبالإطار العام وجدول الأعمال وتفاهمات بيل السويسرية والنقاط الخمس المتفق عليها لإنجاز الخطوات الكاملة لمسار السلام، وبدء بتسليم جميع الأسلحة من قبل ميليشيا الحوثي وصالح الانقلابية للسلطة الشرعية، وانسحابها من كل المدن ومختلف مؤسسات الدولة، وإلغاء وإزالة كل الممارسات التي أنتجها الانقلاب منذ سبتمبر 2014م، واستعادة الحكومة لسيطرتها على مؤسسات وأجهزة الدولة في كل المناطق والمدن الواقعة تحت سيطرة الانقلابيين".

وأضاف البيان أن الوفد الحكومي ثبت على هذا الموقف برؤيته المقدمة خلال المشاورات وبخطابات رسمية كان آخرها رسالة الوفد إلى المبعوث الأممي بشأن كافة القضايا الذي تضمنها جدول الأعمال والإطار العام للمشاورات، وصولاً إلى استئناف العملية السياسية من حيث توقفت.

### متطلبات الحل

وأكد الوفد أنه وبسبب عدم التزام الانقلابيين بالمرجعيات فإنه لم يتم الاتفاق على أي شيء حتى الآن وأنه لا يمكن الحديث عن أي ترتيبات سياسية قبل تنفيذ الانسحاب الكامل للميليشيات وتسليمها للأسلحة واستعادة الحكومة الشرعية لمؤسسات وأجهزة الدولة وأن أي شراكة سياسية في المستقبل يجب أن تكون بين قوى وأحزاب سياسية لا تتبعها ميليشيات.

وجدد الوفد الحكومي تمسكه الثابت بموقف شعبنا الرافض للانقلاب ولأي تمرد على السلطة الشرعية والدستور ومنطق الاستقواء والعنف، مشيراً إلى انه سيظل ملتزما ومجسدا لإرادته وتطلعاته المشروعة في وضع نهاية للحرب بما يضمن تحقيق الأمن والسلام في أنحاء البلاد، ولن تكون هناك أي مساحة في مواقفه تسمح بشرعنة الانقلاب أو مكافأة مرتكبيه على حساب تضحيات ودماء أبنائه.

وعبر عن تقديره للجهود التي يبذلها المبعوث الأممي إلى اليمن إسماعيل ولد الشيخ احمد من أجل وضع خريطة طريق لتحقيق السلام وفقا للمرجعيات المتفق عليها وباحترام قرارات الشرعية الدولية التي تضع التزامات مباشرة على الحوثيين وحلفائهم.

وكان المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إسماعيل ولد الشيخ احمد اعلن الثلاثاء الماضي انه تقدم بمقترح لخارطة طريق تتضمن تصورا عمليا لإنهاء النزاع لوفدي المشاورات المستمرة منذ 21 أبريل.

ويشمل المقترح إجراء الترتيبات الأمنية التي ينص عليها قرار مجلس الأمن الدولي الرقم 2216 الصادر العام الماضي، والذي يدعو إلى انسحاب المتمردين من المدن التي سيطروا عليها بالقوة، وأبرزها صنعاء، وتسليم أسلحتهم الثقيلة والمتوسطة، وتشكيل حكومة وحدة وطنية.

■ دبابة للمقاومة قرب خط القتال في تعز | تصوير: أحمد الباشا

### تثمين

أكد وزير الخارجية اليمني عبدالملك المخلافي أن الشعب اليمني لن ينسى وقفة دولة الإمارات معه. وكتب المخلافي في تغريدة على «تويتر»: «تلقيت اتصالاً هاتفياً من أخي سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان وزير الخارجية بدولة الإمارات، الشعب اليمني لا يمكن أن ينسى وقفة الإمارات معه».

# الفصل السابع خيار يضمن تحصين «خريطة الطريق»

**صنعاء ـ البيان**

في انتظار التفاصيل المتعلقة بالمواعيد الزمنية وضمانات الالتزام بتنفيذ جميع بنودها، تظهر خريطة الطريق التي قدمها المبعوث الدولي الخاص باليمن إسماعيل ولد الشيخ أحمد إرادة صلبة للمجتمع الدولي نحو التمسك بالشرعية ممثلة بالرئيس عبد ربه منصور هادي وإنهاء الانقلاب واستئناف المسار الساسي بعيداً عن الفرض والإملاءات. وهو ما سيصبح أكثر قوة في حال وضع الخريطة في عهدة مجلس الأمن الدولي تحت الفصل السابع. عندما اجتاح الانقلابيون الحوثيون صنعاء بمساعدة من الرئيس المخلوع علي عبد الله صالح كانت الأطراف اليمنية قد وقعت على ما عرف باتفاق الشراكة والسلم والذي من خلاله تم إشراك الانقلابيين في الحكومة وفي مختلف مؤسسات الدولة لكن غرور القوة التي مكنهم إياها النظام المخلوع جعلهم يغامرون بعمل انقلابي استهدف ذلك الاتفاق المجحف.

### التزام

في ثنايا الخريطة التي قدمها المبعوث الدولي التزام واضح بقرارات مجلس الأمن وبالذات القرار رقم 2216 والذي نص على إنهاء الانقلاب والانسحاب من المدن وتسليم السلاح، حيث نصّت الخطة في فقرتها الأولى على تشكيل لجنة عسكرية تتولى وضع الترتيبات الأمنية واستلام المدن ونزع الأسلحة، وهذه الخطوة مقدمة على تشكيل حكومة وحدة وطنية تعود لممارسة مهامها من العاصمة بما يعني ذلك من إلغاء الإعلان الدستوري وحل اللجنة الثورية وتسليم مؤسسات الدولة وتسليمها للحكومة.

### تجارب

ولأن هذه هي الخطوط العريضة للخريطة التي كانت حصيلة شهرين من المحادثات المباشرة وغير المباشرة بين الحكومة الشرعية والطرف الانقلابي فإن الجهد يتركز على مناقشة الجدول الزمني لتنفيذ كل خطوة وضمانات الالتزام ومسؤولية مجلس الأمن الدولي تجاه أي طرف يعرقل الاتفاق أو يرفض تنفيذ ما عليه من التزامات استنادا إلى تجارب سابقة تنصّل خلالها الانقلابيون من اتفاقات أبرموها مع القوى السياسية الاخرى وأشهر تلك الاتفاقات اتفاق الشراكة والسلام الذي نص على انسحاب المسلحين الانقلابيين من العاصمة في مقابل إشراكهم في الحكومة لكنهم دخلوا الحكومة ورفضوا الانسحاب. وحتى لا يتنصل الانقلابيون من التزاماتهم هذه المرة لا بد أن تتم المصادقة على الخريطة من قبل مجلس الأمن الدولي تحت البند السابع وأن تمنح الدول الراعية للمبادرة الخليجية حق اتخاذ أي إجراءات رادعة في حق أي طرف يرفض تنفيذ التزاماته أو يعرقل الحل السياسي.

### نماذج

الخطة بتفاصيلها الشاملة تستند على تجارب بلدان مماثلة شهدت انقلابات او حروباً أهلية فهي تتناول كل الخطوات التي اتخذها الانقلابيون بهدف السيطرة على مفاصل الدولة وتشكيل ميليشيات مسلحة، حيث سيتم معالجة أوضاع هذه المجاميع استناداً إلى قانون الخدمة العامة كما سيتم فرز المجاميع المسلحة والتأكد من شروط الالتحاق بالخدمة العسكرية ومن لا تنطبق عليهم شروط الخدمة يتم تسريحهم. تنص خريطة الطريق في المرحلة الثانية على أن تتولى الحكومة مهمة استئناف المسار السياسي الذي توقف بفعل الانقلاب ويشمل هذا المسار استكمال عمل اللجنة المكلفة بمراقبة تنفيذ نتائج مؤتمر الحوار الوطني والمصادقة على مشروع الدستور الاتحادي.